



تطور سجلات الحالة المدنية

وصولا إلى الرقمنة

دراسة حالة بلدية حاسي بن عبد الله التابعة لدائرة سيدي خويلد بولاية ورقلة (1978 إلى 2017م)

تحت إشراف الأستاذة: سواكري خديجة

من إعداد الطالبة: خالدي فتيحة

الإشــــارة

تعتمد الدراسات السكانية بصورة رئيسية على البيانات السكانية وتعد ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها وهي بمثابة القلب النابض للدراسات السكانية، حيث تسعى الدولة جاهدة في تحسين و تطوير مصادر بياناتها السكانية لأهميتها الكبيرة في وضع الخطط التنموية و الاقتصادية و الاجتماعية لمختلف شرائح السكان و من أهم المصادر السكانية نجد التعدادات السكانية، الإحصاءات الحيوية، سجلات الهجرة و المسح بالعينة.

سنترك في بحثنا هذا إلى الإحصاءات الحيوية "الحالة المدنية" موضوع دراستنا، أين يتم تسجيل الأحداث الديمغرافية التي تقع خلال السنة الميلادية عموما (الولادات، الوفيات، الزواج و الطلاق) وهي عملية إجبارية، حيث تعتبر المبدأ الأساسي و خاصة ضرورية للوصول إلى الشمولية و تغطية كل الأحداث بالإضافة إلى ذلك الاستمرارية في تسجيل الأحداث.

تأسست مصلحة الحالة المدنية في الجزائر بتاريخ 01 جانفي 1831 بداية الاحتلال الفرنسي- وعمت على جميع ولايات الجزائر بعد أكثر من نصف قرن تحديدا بتاريخ 23-3-1882 وأصبحت المدار الرئيسي المعتمد عليه لمعرفة حركة السكان العامة، حيث تعطي أرقاما وإحصاءات سنوية على مستوى كل بلدية لمعدلات الوفيات، المواليد، الزواج و الطلاق.

أما منطقة الجنوب الكبير (تمنرست، الوادي و إليزي) لم تعرف أي نظام فعلي للحالة المدنية رغم إثبات أن هناك سلسلة من التسجيلات في الفترة الممتدة بين 1901 و 1959 ويرجع ذلك إلى أن الاستعمار كان ينظر إلى المنطقة وسكانها على أنها متحف طبيعي وبشري يجب المحافظة عليه.

تأسست الحالة المدنية بصفة فعلية في منطقة الجنوب الكبير بتاريخ 15 سبتمبر 1967. وفي ورقلة حيث تعتبر إحدى ولايات الجنوب تأسست فيها بعد أربع سنوات بتاريخ 28 أكتوبر 1971. وكان المواطنون يعانون من استخراج وثائق الحالة المدنية أنها تتطلب منه أسابيع وشهورا للحصول عليها لأنها تستخرج يدويا ولتجنب عناء المواطنين لتتنقل لاستخراج وثائقهم تدعمت مصالح الحالة المدنية ببلدية ورقلة بتقنية الرقمنة والتي تندرج في إطار عصرنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطنين وذلك لتسهيل الخدمات الموجهة لهم ممثلة في استخراج الوثائق من الحالة المدنية.

تعتبر بلدية حاسي بن عبد الله - نموذجاً - إحدى بلديات ولاية ورقلة، فقد فتح بها ملحق إداري (فرع بلدي) سنة 1978. وكانت تسجل فيه بعض الأحداث الديمغرافية ممثلة في الولادات والوفيات فقط أين سجلت 48 حالة ولادة و 18 حالة وفاة. ولم يكن لديها سجل عقد الزواج. و تم تأسيس مصلحة الحالة المدنية فعلا بها سنة 1984 حيث سجلت 78 حالة ميلاد و 09 حالات وفاة. و تم إضافة تسجيل عقود الزواج بعد سنة مباشرة من تأسيسها سنة 1985. أين تم تسجيل 05 عقود زواج. ودخلت هذه البلدية كباقي بلديات الوطن عالم العصرنة سنة 2009 تم فيها استخراج الوثائق بطريقة الكترونية. وعليه ومما سبق ذكره يدور محور التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة حول السؤال التالي:

كيف تطورت سجلات الحالة المدنية وصولا إلى رقمنة بلديات الجنوب الجزائري-حاسي بن عبد الله نموذجا؟

الهدف من الدراسة:

- توضيح كيفية تسجيل الظواهر الديمغرافية في السجلات الحالة المدنية.
- مراحل استخراج وثائق الحالة المدنية.
- التعرف على تطور نظام الحالة المدنية في الجزائر

الذي تندرج تحته الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الوثائق المستخرجة من الحالة المدنية والمعممة وطنينا وبلديات الجنوب (بلدية حاسي بن عبد الله) ومنذ متى ؟
- ما هي المراحل التي مر بها سجلات الحالة المدنية حتى وصلت إلى الرقمنة وطنينا وبلديات الجنوب (بلدية حاسي بن عبد الله)؟
- ما هي الأخطاء الأكثر شيوعا في تسجيل الأحداث وهل أثرت تقنية الرقمنة عليها؟
- ما مدى تأثير عملية الرقمنة من نسبة الأخطاء في التسجيل؟

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تم تحديد مجال الدراسة وفقا لطبيعة الموضوع و بناءا عليه، فإن الدراسة تمت على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدية حاسي بن عبد الله التابعة لدائرة سيدي خويلد ولاية ورقلة.

المجال الزمني: تمت هذه الدراسة منذ فتح هذه البلدية كملحق تتبعنا سير التسجيلات الحالة المدنية سنة 1978-2017

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد و متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى و المضمون، و الوصول الى نتائج و تعميمات تساعد في فهم الواقع و تطويره.

مصادر البيانات:

تم الاعتماد في هذا البحث على البلدية حيث تم تتبع تسجيلات الأحداث الديمغرافية في سجلاتها منذ تأسيسها 1978-2017